دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ENGEM) في دعم التمويل الأصغر في الجزائر: – دراسة تطبيقية للفترة من 2005 إلى 2025–

The Role of the National Agency for the Management of Microcredit (ANGEM) in SupportingMicrofinance in Algeria: An AppliedStudy (2005–2025)

عاشور مروة[1*]، زرقاطة مريم[2]

[1]كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير-سطيف1،الجزائر، achourmar98@gmail.com

[2]كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير-سطيف1، الجزائر، meriem_angel@live.fr

تاريخ الاستلام: 2026/04/21 تاريخ القبول: 2026/07/07 تاريخ النشر: 2026/07/30

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الوكالة الوطنية (ANGEM) في دعم التمويل الأصغر بالجزائر للفترة (2005-2025).

أظهرت النتائج فعالية الوكالة في تمكين المستفيدين من إطلاق مشاريع مدرة للدخل واستحداث مناصب شغل، مع ملاحظة هيمنة نسائية بارزة، وتركز التمويل في نشاط شراء المواد الأولية مقابل محدودية في التنوع القطاعي.

كلمات مفتاحية: التمويل الأصغر، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فئات محدودة الدخل.

تصنيفاتJEL: G21, O16, O55.

Abstract:

This study analyzes ANGEM's role in Algerian microfinance (2005-2025).

The results demonstrate the agency’s effectiveness in empowering beneficiaries to establish income-generating projects and create job opportunities, However, findings indicate a clear female predominance and a concentration of financing in raw material procurement, alongside limited sectoral diversification.

Keywords: Microfinance, ANGEM, low-income groups**.**

Jel Classification Codes : G21, O16, O55.

* المؤلف المرسل

1.مقدمة:

أصبح التمويل الأصغر خلال العقود الأخيرة يحظى باهتمام واسع ومتزايد من قبل العديد من الدول، من خلال تصدره النقاشات التنموية، وذلك بفضل النجاح الذي حققته تجارب دولية عديدة، إذ يعتبر من أهم الأدوات التمويلية الحديثة التي تستهدف الفئات ذوي الدخل المحدود، التي لطالما ظلت على هامش النظام المالي التقليدي، بسبب عدم توافق شروطه مع خصوصياتها، لذلك فإن بروز التمويل الأصغر كآلية بديلة لتوفير فرص الوصول لهذه الفئات، يعد في غاية الأهمية لتمكين الأفراد من تجسيد مشاريعهم الخاصة، مما يساهم في استحداث مناصب شغل جديدة، والتقليل من نسب البطالة والفقر، وبالتالي تعزيز التنمية المحلية.

الجزائر كباقي الدول لم تكن بمعزل عن هذه المساعي الدولية، إذ قامت هي الأخرى باعتماد آليات للتمويل الأصغر في إطار سعيها إلى دعم الفئات الهشة وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية، حيث تجسد ذلك من خلال وضع عدة أجهزة تختص بتمويل المشاريع الصغيرة لمحدودي الدخل، أبرزها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، باعتبارها الركيزة الأساسية لتنفيذ سياسة الدعم الموجه لمحدودي الدخل.

على ضوء ما سبق تتبلور معالم الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في دعم التمويل الأصغر في الجزائر خلال الفترة (2005-2025)؟

تنبثق عن التساؤل الرئيسي الفرضية التالية:

تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بشكل فعال في دعم التمويل الأصغر في الجزائر، من خلال تنويع صيغ التمويل وتسهيل وصول الفئات الهشة والمقاولين الشباب للموارد المالية اللازمة لإنشاء نشاطات مدرة للدخل.

2.أهمية وأهداف الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في تقييم فعالية الوكالة الوطنية (ANGEM) كأداة للشمول المالي في الجزائر، وتهدف إلى تحليل الحصيلة التمويلية للوكالة للفترة (2005-2025) للوقوف على مدى

مساهمتها في خلق مناصب الشغل وتحديد القطاعات والمجموعات السكانية الأكثر استفادة من هذه القروض.

3.منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي المدعم بأدوات التحليل القياسي والإحصائي البسيط**، حيث استُخدم الشق الوصفي لتحديد الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر والتعريف بالوكالة ومهامها، بينما استُخدم الشق التحليلي والإحصائي في معالجة وتتبع البيانات والإحصائيات الرسمية للوكالة للفترة (2005-2025)، متبوعاً بإخضاع السلسلة الزمنية لإجمالي القروض (2005-2024) لتحليل إحصائي متقدم عبر **تقدير نموذج الاتجاه العام الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) واختبارات المعنوية(اختبارTستودنت واختبارF فيشر)**، وذلك لغرض اختبار فرضية الدراسة علمياً واستخلاص المؤشرات الدالة على حجم التمويل واستدامته بدقة وثقة إحصائية .

4.الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التمويل الأصغر في الجزائر، نذكر مايلي:

- دراسة دليلة بركان وآخرون (2022)، مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، هدفت إلى تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بسكرة، خلصت الدراسة إلى أن الوكالة تساهم بشكل إيجابي في تمويل المشاريع الصغيرة، وأوصت بتبسيط الإجراءات وتحسين آليات الدعم؛
- دراسة بوشنتوف نوال(2023) بعنوان آلية التمويل الأصغر في الجزائر دراسة حالة- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -ANGEM -

حيث قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر، وتوصلت إلى أن التمويل الأصغر يساهم في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية، وأوصت بتبني صيغ التمويل الإسلامي وتوسيع مهام الوكالة؛

- دراسة عالية بوباح وآخرون (2024)، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في تمويل المشاريع الصغيرة" دراسة حالة فرع قسنطينة" هدفت إلى وصف واقع مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة بالجزائر، بينت النتائج

أن الوكالة تدعم أصحاب المشاريع عن طريق توفير التمويل والمرافقة رغم بعض التحديات، وأوصت الدراسة بتحسين الخدمات وتوسيع النطاق الجغرافي لها لرفع الأثر الاقتصادي؛

تتميز دراستنا عن سابقاتها من خلال التطرق للموضوع بشكل زمني شامل وأحدث، يغطي الفترة من 2005 إلى منتصف 2025، مما يكسبها بعدا تحليليا أعمق لتطور أداء الوكالة.

5.الإطار النظري للتمويل الأصغر

يعتبر التمويل الأصغر من أهم الآليات التي استحدثت لتمكين الفئات محدودة الدخل اقتصاديا واجتماعيا، وفي هذا الإطار سنتطرق إلى مفهوم التمويل الأصغر وتحديد أهميته وخصائصه الأساسية.

1.5تعريف التمويل الأصغر

يعرف التمويل الأصغر بأنه:

- وفقا للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) فإن التمويل الأصغر يعني تقديم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعةقروض، ادخار، تحويلات مالية والتأمين... للفئات غير المصرفية بما فيهم الفقراء للغاية بطريقة عالية الجودة تركز على رفاهية العملاء (CGAP, 2012, p. 2)؛
- من وجهة نظر البنك الدولي (WORLD BANK)فإنه يمكن تعريف التمويل الأصغر على أنه محاولة توفير خدمات مالية للأسر محدودة الدخل والمشاريع متناهية الصغر المهمشة من الخدمات المصرفية التقليدية، وغالبا ما تكون هذه الفئات تعمل لحسابها الخاص أو في القطاع غير الرسمي، والتي لا تملك وثائق وضمانات رسمية وكافية (The World Bank Group, 2015, p. 3)؛
- يعرف التمويل الأصغر في سياق المشرع الجزائري على أنه آلية مالية تختص بمنح قروض صغيرة الحجم، غالبا دون فوائد أو بفوائد رمزية، للفئات المقصاة من النظام المالي التقليدي، لتمويل أنشطة بسيطة ذات طابع حرفي أو منزلي (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2025، صفحة 4).

من خلال التعريفات المذكورة يمكن تقديم تعريف خاص للتمويل الأصغر بأنه: آلية مالية تسعى إلى تعويض قصور النظام المصرفي التقليدي في تمكين الفئات محدودة الدخل من خلال

الحصول على خدمات مالية متنوعة كالقروض، الادخار، التحويلات والتأمين، غالبا ما تكون بفوائد رمزية وشروط ميسرة.

2.5 أهمية التمويل الأصغر

يلعب التمويل الأصغر دورا مهما في تحسين المستوى المعيشي للفقراء من خلال تمكينهم من الوصول إلى الخدمات المالية، خصوصا النساء، ويشير تقرير IFC إلى وجود حوالي ثلاثة مليار شخص في الدول النامية ليس لهم الوصول الكافي للخدمات المالية الرسمية، الأمر الذي يجعل من التمويل الأصغر وسيلة مهمة لتمكين هذه الفئات للخروج من دائرة الفقر، حيث يساهم في زيادة دخل الأسر والرفع من قدرتها على مواجهة الظروف الصعبة، كما يمكنها من الاستثمار في مجال التعليم والصحة (International Finance Corporation (IFC, 2010–2011).

إضافة إلى ذلك يعد التمويل الأصغر أداة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مساهمته في دعم المشاريع الصغيرة واستحداث فرص عمل جديدة تقلل من مستويات البطالة وترفع من مستوى الإنتاج المحلي، من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة، بما يساهم في تقليل الاعتماد على الواردات (وسام، 2021، صفحة 442).

3.5 خصائص التمويل الأصغر:

يتميز التمويل الأصغر بمجموعة من السمات التي تميزه عن التمويل التقليدي، أهمها: (CGAP, 2015, p. 5)

- توسع نطاق الخدمات المالية حيث لم تعد تقتصر فقط على القروض بل شملت خدمات الإدخار والتحويلات المالية والتأمين الأصغر؛
- تعدد وتنوع الفاعلين كشركات الاتصالات، مزودي خدمات الدفع، كبار التجار، شركات التكنولوجيا المالية (FinTech)، والمؤسسات غير الحكومية؛
- التحول الرقمي والاعتماد المتزايد على الهواتف الذكية لتسهيل الزصزل للخدمات المالية؛
- الارتباط بالشمول المالي واعتبار التمويل الأصغر جزءا من السياسات الهادفة لتحقيقه.

4.5 مؤسسات التمويل الأصغر:

تتمثل في الجهات التي تقدم خدمات مالية للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل، حجم مبالغ قروضها صغيرة تتناسب مع احتياجات الفقراء وأصحاب المشاريع الصغرى، تتعامل مع عملائها فقط، كما أن تقديم قروضها يكون عادة من خلال ثلاثة مصادر أساسية تتمثل في: (مصطفى و أولاد حيمودة، 2019، صفحة 10)

- مؤسسات رسمية كالبنوك؛
- مؤسسات شبه رسمية كالجمعيات والمؤسسات غير الحكومية التي لا تسعى إلى تحقيق الأرباح؛
- مؤسسات غير رسمية كأصحاب المتاجر والمجموعات المحلية التي تقدم الدعم المتبادل لأعضائها.

5.5 عملاء التمويل الأصغر:

يستهدف التمويل الأصغر الفقراء أو الفئات المعرضة للهشاشة الاقتصادية والتي تكون عادة قريبة من خط الفقر، غالبا ما تكون هذه الفئات تعمل لحسابها الخاص ومن منازلها، حيث تمتلك القدرة على العمل مع توفرها على دخل ثابت نسبيا، لكنهم خارج نطاق الخدمات المصرفية التقليدية (كراش، 2021، صفحة 210)؛ ولا تعد من ضمن عملاء التمويل الأصغر الفئات الأشد فقرا أو المحرومة تماما تجنبا لخطر عدم السداد أو استخدام القروض لأغراض استهلاكية بدل الاستثمار المنتج، لذلك يكون توجيه هذه الفئات أكثر نجاعة ضمن البرامج الاجتماعية لبناء قدرتهم المعيشية ووضع حد أدنى من الأمان الاقتصادي (إليا، 2006، الصفحات 9-10).

6. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) كآلية لدعم التمويل الأصغر في الجزائر

يعتبر التمويل الأصغر من أهم الآليات لتحفيز روح المبادرة لدى محدودي الدخل، وفي هذا السياق تعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة تنفيذية تعتمدها الدولة لتجسيد ذلك على أرض الواقع.

1.6 نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تم تجسيد مشروع إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، على ضوء التوصيات المنبثقة من الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002، حول" *التجربة الجزائرية في القرض المصغر*"، حيث تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في 2004، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل، تهدف الوكالة إلى تشجيع العمل الذاتي وبث روح المقاولاتية والتركيز على الحرف والصناعات التقليدية خاصة لدى فئة النساء، خلق أنشطة اقتصادية في المناطق الريفية، مع تقديم التكوين لحاملي المشاريع والمستفيدين من القرض ونصحهم ومرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم،(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2025)

تعتمد الوكالة على ثلاث آليات رئيسية للتمويل، وهي: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، 2025)

- **نمط التمويل الموجه لشراء مواد أولية**: يحصل المستفيد على التمويل من طرف الوكالة، مخصص لشراء مواد أولية، بقيمة: 000 100دج كحد أقصى، وفي حالات خاصة يمكن أن يصل إلى 000 250دج حسب طبيعة النشاط؛
- **نمط التمويل الثلاثي**: يشترك في منح التمويل للمستفيد ثلاثة أطراف (الوكالة-البنك-المقاول) ، على أن لاتتجاوز التكلفة الإجمالية للمشروع 000 1000دج.

2.5 دراسة تحليلية لاتجاهات التمويل الأصغر في وكالة ANGEM خلال الفترة من 2005إلى 30 جوان 2025

تسمح الدراسة التحليلية لاتجاهات التمويل الأصغر في وكالة ANGEM بمعرفة الديناميكية التي شهدها قطاع التمويل الأصغر في الجزائر منذ بداية نشاطها في 2005 إلى منتصف 2025، وكذا معرفة مدى فعالية الوكالة في تجسيد أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تتبع تطور مختلف مؤشراتها الكمية والنوعية.

1.2.6 تحليل تطور القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب آليات التمويل خلال الفترة من 2005إلى 30 جوان 2025

يعكس تحليل تطور التمويل حسب السنوات مدى تطور تدخلات الوكالة في دعم المشاريع المصغرة، ورصد فترات التوسع و التراجع، وبالتالي الوقوف على الأسباب الممكنة كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(01): تطور عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة حسب السنوات المالية (من 2005إلى غاية 30 جوان 2025)

السنوات	تمويل مواد أولية	تمويل ثلاثي	إجمالي القروض
2005	3 329	0	3 329
2006	22 065	156	22 221
2007	15 586	1 645	17 231
2008	39 147	2 952	42 099
2009	51 664	9 070	60 734
2010	47 085	4 871	51 956
2011	105 085	2 526	107 611
2012	139 368	7 059	146 427
2013	99 546	11 156	110 702
2014	99 846	17 697	117 543
2015	70 506	13 595	84 101
2016	15 614	5 749	21 363
2017	38 089	3 755	41 844
2018	46 987	3 377	50 364
2019	38 330	4 130	42 460
2020	19 363	2 866	22 229
2021	10 718	4 124	14 842
2022	6 234	3 012	9 246
2023	12 331	4 201	16 532
2024	13 710	3 714	17 424
2025 السداسي الأول	4 828	1 730	6 558

المصدر: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، 2025)

**ملاحظة منهجية: بيانات سنة 2025 تغطي الستة أشهر الأولى فقط (إلى غاية 30 جوان) وتم إدراجها لإبراز الحصيلة التحيينية الأخيرة للوكالة، ولم تُدرج لأغراض المقارنة السنوية.*

توضح البيانات الإحصائية توزيع عدد القروض الممنوحة حسب نوع التمويل من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (أونجام) منذ تأسيسها إلى غاية 30 جوان 2025، حيث مرت بمسار متقلب نعرضه كالتالي:

- **بالنسبة لتطور آليات النمويل:**

يبين الجدول تباين في استخدام أنواع التمويل، حيث يكشف عن هيمنة صيغة التمويل بالمواد الأولية وصلت إلى **368 139قرض** ، على عكس التمويل الثلاثي الذي سجل مستويات جد منخفضة على طول فترة الدراسة أعلى قيمة وصلت لها **697 17قرض فقط**، يمكن تفسير ذلك إلى تفضيل الصيغة الأولى من قبل المستفيدين نظرا لبساطة الإجراءات و سهولة الحصول على تمويل المواد الأولية دون اشتراط مساهمة المستفيد، كما يمكن أن يعكس ذلك إستراتيجية الوكالة نحو تشجيع المشاريع المصغرة للفئات الهشة واجتناب المخاطر المالية.

- **بالنسبة لتطور القروض الإجمالية:**

يظهر عمود إجمالي القروض مراحل توسع وتباطؤ في نشاط الوكالة، نقسمها عبر فترات زمنية كالتالي:

- **من 2005 إلى 2012:** تسجل القروض الممنوحة بداية تصاعدية معتبرة يليها ارتفاع ملحوظ ليبلغ ذروته في سنة 2012 ب **427 146 قرضا**، مع تسجيل انخفاض طفيف في كل من سنة 2007 و2010 إلا أن الاتجاه العام يبقى في تزايد، مما يظهر الإقبال المتزايد على الخدمات المالية للوكالة وكذا التوسع السريع في نشاطها نتيجةانتشار حملات التحسيس حول التمويل الأصغر، خاصة في المناطق الريفية؛
- **من 2012 إلى 2016:** عرفت هذه المرحلة تراجعا كبيرا حيث وصلت عدد التمويلات الممنوحة إلى 363 21 قرضا سنة 2016، يمكن تفسير ذلك ب تشديد شروط منح التمويل أو تشبع السوق في بعض المناطق؛
- **من 2016 إلى 2018:** شهدت هذه المرحلة ارتفاع نسبي نوعا ما وصل إلى 364 50 قرضا في سنة 2018، وهو ما قد يفسر بتحسين إجراءات التمويل من خلال توفير تسهيلات إدارية

لتسريع معالجة الملفات خاصة لفئتي الشباب والنساء مما ساهم في الانتعاش النسبي للتمويل؛

- **من 2018 إلى 2022:** تميزت هذه الفترة بمسار تنازلي حاد حيث وصل عدد إجمالي القروض الممنوحة إلى 246 9 قرضا فقط في 2022، ويعزى ذلك بتراجع القدرة التمويلية للوكالة نتيجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة خاصة بعد أزمة أسعار النفط في 2019، بالإضافة إلى التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19؛
- **من سنة 2022 إلى غاية 30 جوان 2025:** شهدت هذه الفترة انتعاشاً تدريجياً، حيث ارتفع عدد القروض إلى 17,424قرضاً خلال سنة 2024 كاملة، وسجلت الوكالة 6,558 قرضاً خلال السداسي الأول فقط من سنة 2025، ويعكس هذا المسار التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي بعد الجائحة، وإعادة تفعيل برامج الدعم الحكومية لتوسيع قاعدة المستفيدين، مدفوعاً بالانتشار الواسع لفروع الوكالة وطنياً وتبني سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة.

إن تذبذب نشاط الوكالة على طول الفترة، يعكس بوضوح مدى حساسية آلياتها التمويلية للتحولات الاقتصادية والسياسات العمومية، بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية التي تحيط بسوق العمل.

2.2.6 تحليل حصيلة إجمالي المناصب المستحدثة

يعتبر خلق مناصب العمل أحد المؤشرات الهامة لمعرفة مدى فعالية برامج دعم المشاريع الصغيرة للفئات الهشة، كما أن تحديد آليات التمويل المساهمة في استحداث هذه المناصب يسمح بتقييم أثرها بدقة، وللتعرف على حجم المناصب التي استحدثتها آليات التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها إلى غاية منتصف سنة 2025، يعرض الشكل الموالي نسب توزيعها حسب كل آلية.

الشكل رقم:(03) حصيلة إجمالي المناصب المستحدثة خلال الفترة (2005-30جوان 2025)

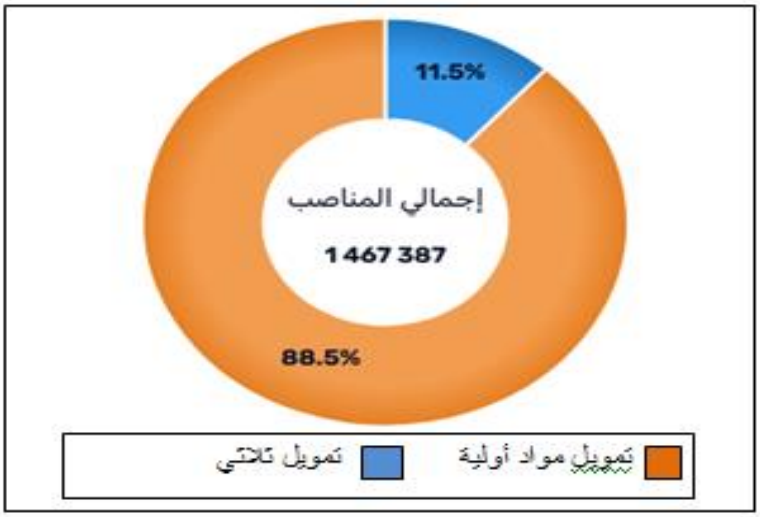

المصدر: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، 2025)

يبين الشكل التوزيع النسبي للمناصب المستحدثة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها إلى غاية 30 جوان 2025 وذلك حسب آليات التمويل، حيث بلغ إجمالي عدد المناصب المستحدثة 387 467 1منصب، إذ نلاحظ هيمنة التمويل المقدم لشراء المواد الأولية في استحداث النصيب الأكبر من هذه المناصب بنسبة 88.5%، مما يعكس ريادته في توفير فرص العمل، في حين يبقى ما نسبته 11.5% فقط من هذه المناصب تم استحداثها من قبل آلية التمويل الثلاثي.

يمكن القول أن سوق العمل المرتبط بهذه الآليات يقع على عاتق آلية التمويل الموجه لشراء المواد الأولية، وهي نسب معقولة نظرا للتمويلات الممنوحة والمتحيزة إلى آلية التمويل الموجه لشراء المواد الأولية.

3.2.6 تحليل تطور القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب الجنس خلال الفترة من 2005 إلى غاية 30 جوان 2025

من المهم الوقوف على تحليل تطور القروض الممنوحة حسب الجنس، إذ يعتبر مؤشرا هاما يسمح بقياس مدى فعالية برامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمكين المرأة اقتصاديا باعتبارها من الفئات الهشة، ويمكن عرض ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم:(05) توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس خلال الفترة من 2005 إلى غاية 30 جوان 2025

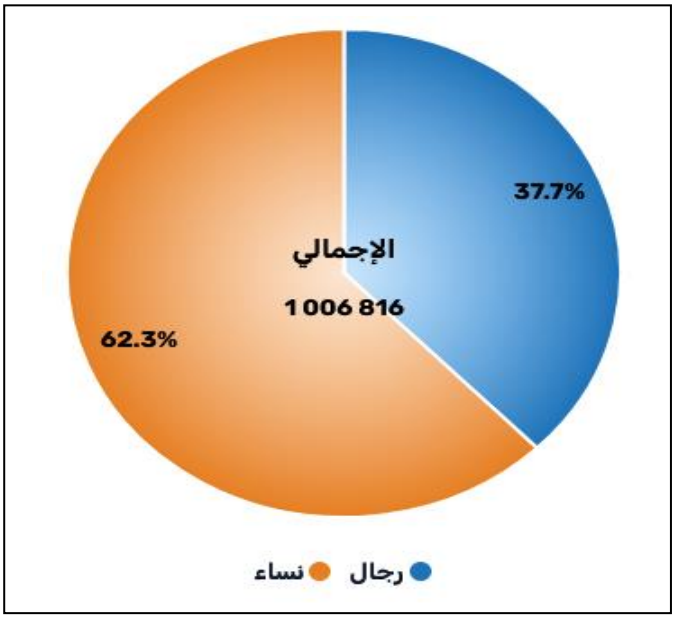

المصدر: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، 2025)

يوضح الشكل التوزيع النسبي التراكمي للقروض الممنوحة حسب الجنس من طرف الوكالة إلى غاية 30جوان 2025، حيث يتبين من خلاله أن نسبة النساء المستفيدات تمثل 62.3% أي ما يعادل 116 627 مستفيدة، مقابل تسجيل حضور محدود للرجال بنسبة 37.7% أي ما يعادل 700 379 مستفيد من إجمالي المستفيدين الذي بلغ 816 006 1 مستفيد، هذا التوزيع يكشف عن هيمنة واضحة للمرأة، إذ يعكس هذا الارتفاع في نسبة النساء للتوجهات الإستراتيجية للوكالة، والتي ركزت على تمكين المرأة في صميم أولوياتها، من خلال تقديم تسهيلات في شروط التمويل وتكييف آليات التمويل بما يتلائم وقدراتها المحدودة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية وبالأخص المرأة الريفية، ما يضفي الطابع التضامني والاجتماعي لهذا الجهاز في إطار التميز الإيجابي لصالح النساء، ويعد دليل التمكين الاقتصادي للمرأة الصادر عن وزارة التضامن الوطني داعما لهذا التوجه من خلال تأكيده على دعم المبادرات النسوية بما يضمن ترسيخ الثقافة المقاولاتية للمرأة وتعزيز استقلاليتها الاقتصادية.

يعد هذا التفاوت في نسب التمويلات الممنوحة لصالح المرأة، خيار استراتيجي مدروس وغير عشوائي، ناتج عن سياسات وطنية موجهة.

4.2.5تحليل تطور القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط خلال الفترة من 2005 إلى غاية 30 جوان 2025

يسمح التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة من قبل وكالة ANGEM بتحديد المجالات الأكثر استقطابا للتمويل الأصغر، وكذا تقدير مدى مساهمة الوكالة في دعم القطاعات التي لها تأثير مباشر على التشغيل، والجدول الموالي يعرض ذلك:

الجدول رقم:(02) توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب قطاع النشاط خلال الفترة من 2005 إلى غاية 30 جوان 2025

قطاع النشاط	العدد التراكمي للقروض الممنوحة
فلاحة	138 944
صناعة صغيرة	390 454
أشغال عمومية	92 300
خدمات	200 547
صناعة تقليدية	176 379
نشاطات تجارية	6 852
صيد بحري	1 340
المجموع	1 006 816

المصدر: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، 2025)

تبين إحصائيات الجدول التوزيع القطاعي التراكمي للقروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تشير إلى هيمنة واضحة لقطاع الصناعة الصغيرة ب 454 390 قرضا، وهو ما يعكس توجها واضحا نحو تمويل الأنشطة الإنتاجية ذات الطابع الصناعي الحرفي، ثم يليه قطاع الخدمات ب547 200 قرضا، مما يدل على الأهمية التي يستحوذ عليها هذا القطاع في توفير فرص عمل خاصة لفئة الشباب، ثم قطاع الصناعة التقليدية ب 379 176

قرضا، ما يشير إلى دعم الأنشطة الحرفية المحلية لما لها من دور في خلق فرص عمل للشباب خصوصا المرأة كونه من الأنشطة القابلة للممارسة من البيت، أما القطاع الفلاحي فقد حصل على 138 944 قرضا، مما يعكس التوجه الفعلي نحو الاهتمام بالأنشطة الزراعية وتنشيط الفلاحة العائلية خاصة في المناطق الريفية ، وهو رقم معتبر بالنظر إلى الخصوصية الموسمية لهذا القطاع وتأثره بالظروف الطبيعية المتغيرة ما يستدعي استراتيجيات تمويل مرنة بما ينسجم مع أهداف التنمية المحلية.

وفي المقابل يوضح الجدول حضور محدود في كل من قطاع الأشغال العمومية (300 92)، النشاطات التجارية (852 6)، الصيد البحري (340 1)، يمكن إرجاعها إلى أسباب متعلقة بتعقيدات هذه الأنشطة والتي في الغالب تتطلب تجهيزات ومعدات ثقيلة، بالإضافة إلى تمويلات كبيرة وأحيانا تراخيص خاصة، لذلك فإن الأرقام القليلة المسجلة في هذه القطاعات لا تعكس بالضرورة ضعفا في الإقبال عليها، بل تمنح الأولوية للمشاريع التي تحتاج رأس مال قليل ومعدات بسيطة.

5.2.6 تحليل تطور الخدمات غير المالية المقدمة من طرف الوكالة منذ النشأة إلى غاية 30 جوان 2025

لا تقتصر خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في منح التمويلات للمستفيدين فقط ، بل أيضا تولي اهتماما كبيرا لتقديم جملة من الخدمات غير المالية، كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم: (03) الخدمات غير المالية المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة من 2005 إلى غاية 30 جوان 2025

الإجراءات المكتملة	عدد المستفيدين
التكوين على تأسيس مؤسسة جد مصغرة GTPE	154877
التكوين على التربية المالية الإجمالية FEFG	143 157
التدريب حسب برنامج GET AHEAD	2 150

الموضوعات العامة المتعلقة بإنشاء وإدارة الأعمال	9 637
مجموع المستفيدين المكونين	309 821
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية TVAP	115 265
صالونات عرض\بيع المنتجات	44 357
مجموع المستفيدين من الخدمات غير المالية	469 443

المصدر: (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، 2025)

يمثل الجدول توزيع الخدمات غير المالية المقدمة من طرف الوكالة منذ نشأتها إلى غاية 30 جوان 2025، حيث يلاحظ أن إجمالي المستفيدين من الخدمات غير المالية بلغ 443 469 مستفيد، هذه الخدمات عديدة ومتنوعة، منها821 309مستفيد من البرامج الأساسية للتكوين باعتبارها الأهم في بناء قدرات المستفيدين، حيث تأتي في مقدمتها كل من التكوين على تأسيس مؤسسة جد مصغرة GTPE و التكوين على التربية المالية الإجمالية FEFG ب 154877مستفيد و157 143 مستفيد على الترتيب، لما لهما من أهمية في تزويد المستفيدين بالجوانب الأساسية والمالية لضمان انطلاق مشاريعهم بنجاح، في حين يبقى الإقبال على برنامج GET AHEAD و الموضوعات العامة المتعلقة بإنشاء وإدارة الأعمال قليلا غير أنهما يساهمان في تعزيز وتنويع مهارات المستفيدين ودعم روح المبادرة.

بالإضافة إلى أنشطة مكملة ومرافقة، إذ استفاد 265 115 فرد من اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية TVAP و357 44 مشارك في صالونات عرض وبيع المنتجات والتي ساهمت في التحقق من مدى فهم المعارف واستيعابها، وكذا التعريف بالمشاريع وفتح قنوات للتسويق.

يمكن القول أن الخدمات غير المالية تشكل في مجملها داعما أساسيا للتمويل الممنوح، من خلال مساهمتها في توفير أدوات ومعارف، تؤهل المستفيدين للرفع من فرص تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع بنجاح.

6.2.6التحليل الإحصائي ومعادلة الاتجاه العام لاختبار الفرضية

بهدف إضفاء الرصانة العلمية وتجاوز الوصف الإحصائي الكمي البسيط، وتمهيداً لاختبار فرضية الدراسة بشكل دقيق، تم إخضاع السلسلة الزمنية لإجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (2005-2024) للتحليل الإحصائي المتقدم عبر استخراج مؤشرات النزعة المركزية والتشتت، بالإضافة إلى تقدير نموذج الاتجاه العام الخطي .

أولاً: مؤشرات التحليل الإحصائي الوصفي المتقدم من خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الجدول رقم (01) لـ 20 سنة كاملة، تم استخلاص المؤشرات الإحصائية الموضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (04): المؤشرات الإحصائية للسلسلة الزمنية لإجمالي القروض (2005-2024)

المؤشر	القيمة الإحصائية
المتوسط الحسابي	**50012.9** قرض/سنة
الانحراف المعياري	40683.4 قرض
أعلى قيمة	سنة 2012 146427 قرض
أدنى قيمة	سنة 2005 3329 قرض
معامل الاختلاف(C.V)	81.34%

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءً على مخرجات المعالجة الإحصائية.

يُلاحظ من خلال الجدول أن الوكالة تسجل متوسطاً سنوياً معتبراً يقارب 50 ألف قرض، مما يترجم حجم التدخل الكمي في السوق، ومع ذلك، فإن الارتفاع الكبير للانحراف المعياري وبلوغ معامل الاختلاف نسبة 81.34% يعكس إحصائياً **حالة عدم الاستقرار والتذبذب الحاد** في النشاط التمويلي عبر الزمن، وهو ما يثبت ارتباط آليات التمويل المالي للوكالة بالتقلبات الاقتصادية والسياسات الميزانياتية للدولة وليس بمنحى خطي مستقر .

ثانياً: تقدير معادلة الاتجاه العام واختبار الفرضية

لتحليل ديناميكية السلسلة واختبار مدى فعالية واستدامة مساهمة الوكالة عبر الزمن، تم تقدير نموذج الاتجاه العام الخطي (Linear Trend) عبر طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، حيث أسفرت النتائج عن المعادلة التالية :

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 . t$$

حيث:

- Y_t : إجمالي عدد القروض في السنة t.

- t : الزمن السنوات من (1 إلى 20).
- β_1 : معامل ميل الاتجاه العام.
- β_0: حجم التمويل المتوقع نظرياً عند نقطة بداية السلسلة الزمنية (سنة الأساس).

$$Y_t = 69947.2 - 1902.3 \cdot t$$

Sig = 0.321 ، Student's t-test (t = -1.02)

Sig = 0.321 ، Fisher's F-test (F = 1.04)

ومن خلال القراءة الإحصائية للنموذج القياسي، نجد أن معلمة ميل الاتجاه العام سالبة، مما يشير ظاهرياً إلى وجود منحى تراجعي عام في عدد القروض بمعدل يقارب 1902 قرض سنوياً عبر المدى الطويل.

وللحكم على معنوية هذا التراجع، تم الاعتماد على **اختبار "T" لـ ستودنت (Student's t-test)** لقياس معنوية المعلمة، حيث بلغت قيمته المحسوبة (t=−1.02) بقيمة احتمالية(Sig=0.321) ، وهي أكبر بكثير من مستوى المعنوية القياسي (0.05) ، وتؤكد هذه النتيجة المدعومة بـ **اختبار "F" لـ فيشر (Fisher's F-test)** للمعنوية الإجمالية للنموذج(F=1.04 ,Sig=0.321) ، **عدم المعنوية الإحصائية للاتجاه التراجعي**، وهذا يعني إحصائياً أن التراجع الملاحظ في بعض الفترات ليس نمطاً هيكلياً مستمراً بل هو ناتج عن تقلبات وأزمات ظرفية عابرة (كأزمة النفط وجائحة كوفيد-19).

ثالثا: القرار بخصوص الفرضية:

بناءً على هذه المخرجات الإحصائية، **يتم قبول فرضية الدراسة جزئياً**، حيث أثبتت المؤشرات الكمية والتراكمية مساهمة الوكالة الفعالة في توفير آلية تمويل بديلة وضخمة للفئات الهشة (أكثر من مليون مستفيد)، ولكن الاختبار الإحصائي للسلسلة الزمنية يوضح أن هذه المساهمة **لا تسير وفق منحى خطي مستقر أو مستدام زمنياً**، بل تخضع لتذبذبات هيكلية مرتبطة بالبيئة الاقتصادية الكلية .

7. خاتمة:

حاولنا من خلال هذا العمل دراسة تدخلات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مجال التمويل الأصغر في الجزائر، من خلال تحليل حصيلة تمويلاتها من 2005 إلى غاية 30 جوان 2025، حيث شملت تطور القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب السنة المالية، وتوزيع آلياتها التمويلية، ومدى مساهمة هذه الأخيرة في استحداث مناصب عمل، إلى جانب تحليل تطور

القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب الجنس وكذا حسب قطاع النشاط، بالإضافة إلى تحليل تطور الخدمات غير المالية الممنوحة.

1.7النتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- استطاع التمويل الأصغر أن يثبت مكانته كآلية مكملة للنظام المالي التقليدي، إذ تمكن من تلبية احتياجات فئات لم يشملها هذا الأخير، مراعيا بذلك خصوصيات هذه الفئات المهمشة من خلال توفير صيغ أكثر مرونة بما يتلائم مع قدراتها؛
- تشير الدراسة إلى أن الوكالة تعتمد في منح تمويلاتها على آليتين رئيسيتين، غير أن التمويل الموجه لشراء المواد الأولية يسيطر على النصيب الأكبر من إجمالي القروض الممنوحة، الأمر الذي أهله ليكون الخيار التمويلي الرئيسي؛
- أظهر تطور إجمالي القروض الممنوحة مسارا مرنا، يعكس قدرته على التكيف مع مختلف التغيرات والتحولات في الاقتصاد الوطني، وهو ما أكدته نتائج تقدير نموذج الاتجاه العام بعدم معنوية المنحنى التراجعي طويل المدى؛
- تمكنت برامج الوكالة الوطنية بشكل ملموس من استحداث مناصب شغل جديدة، كما أثبت التمويل الموجه لشراء المواد الأولية مقامه كمحرك بارز في سوق العمل بحكم مساهمته المهيمنة في تشغيل اليد العاملة؛
- أظهرت النتائج عن استفادة النساء بشكل أوسع من التمويلات الممنوحة مقابل الرجال مما يكشف عن الدور البارز للمرأة في مسار إنشاء المشاريع واستيعاب برامج الدعم، وبالتالي نجاح السياسات العمومية الموجهة نحو تمكينها اقتصاديا وتعزيز مساهمتها في التنمية المحلية؛
- تكشف النتائج المتعلقة بتمويل القطاعات الاقتصادية عن تركيز سياسة التمويل على القطاعات الحيوية ذات الطابع الإنتاجي، كالصناعات الصغيرة والحرف، إذ تتميز بقدرتها على خلق قيمة مضافة وكذا استحداث فرص تشغيل دائمة، ما يعكس توجها نحو دعم الأنشطة القادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية وهو ما يتماشى مع السياسات العمومية في الجزائر الرامية إلى التنويع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على المحروقات؛
- بينت الدراسة أن تدخلات الوكالة لم تكن مالية بحتة، بل انفتحت أيضا على خدمات غير مالية تعزز من فرص نجاح وتمكين المستفيدين، ما أضفى على تدخلها طابعا أكثر تكاملا.

- خلصت الدراسة إلى أن وكالة أونجام تحظى بمكانة خاصة في مجال التمويل الأصغر بالجزائر بحكم حجم تدخلاتها في منظومة التمويل الأصغر، إذ تسمح بياناتها التراكمية من استقراء ملامح تطور هذا القطاع بالجزائر، كما يمكن من خلالها تقييم السياسات العمومية في هذا المجال.

2.7 التوصيات:

توصي الدراسة ب:

- تركيز الوكالة على الأنشطة ذات البعد الاقتصادي يعكس رؤية إستراتيجية سليمة، غير أنه من المهم في المقابل الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية لتدخلاتها، من خلال شمولية برامجها للقطاعات الأخرى على غرار النشاطات التجارية الصغيرة و قطاع الخدمات، التي وإن كانت أقل مردودية اقتصادية، فإن لها دور اجتماعي فعال في امتصاص البطالة والإدماج الاجتماعي؛
- يمكن للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أن تعزز من برامج المرافقة من خلال توسيعها وتخصيصها بما يتلاءم مع طبيعة كل قطاع بدل المرافقة العامة، كتقديم المرافقة المحاسبية للمشاريع الخدماتية والمرافقة التسويقية للأنشطة التجارية، بما يعزز من نجاعة المشاريع وتحسين مردوديتها؛
- توصى الوكالة بتنويع آلياتها التمويلية وعدم حصرها في آليتين رئيسيتين من خلال إيجاد صيغ تمويلية جديدة أكثر مرونة، لتكييف التمويل مع طبيعة المشاريع المختلفة، الأمر الذي يفتح المجال أمام توسيع قاعدة المستفيدين لدى الوكالة والرفع من فعاليتها؛
- بالرغم من الهيمنة الواضحة للنساء في الاستفادة من حصص التمويل، إلا أنه يبقى من المهم العمل على تقليص الفجوة بين الجنسين، وذلك من خلال المحافظة على توجهها في دعم المرأة، مع فتح آفاق أكثر لتمويل مشاريع الرجال، قصد إنشاء قاعدة ديناميكية تنموية مشتركة؛
- تشجيع الوكالة على تفعيل آليات التنسيق مع باقي الهيئات الوطنية الفاعلة في مجال التمويل الأصغر، بهدف خلق شبكة وطنية متكاملة، وتجنب ازدواجية الاستفادة من التمويل، لتفادي تقليص فرص الفئات الأكثر احتياجا، وبالتالي توجيه الموارد المالية بكفاءة أكبر.

8. قائمة المصادروالمراجع

1.8قائمة المصادروالمراجع باللغة العربية

1. إليا ماركو(محرر)، *التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية- حالات دراسية من المنطقة العربية*، فادي قطان (مترجم)، تورينو إيطاليا، كلية الإدارة، جامعة تورينو- مشروع تمبوس ميدا، 2006.
2. شيلي وسام، *دور التمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي دراسة حالة الأردن -. مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 14، العدد 01* ، الجزائر، 2021.
3. *مصطفى طويطي، أولاد حيمودة عبد اللطيف، آلية التمويل الأصغر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "قراءة للتجربة المصرية في صناعة التمويل الأصغر"، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد1 ،العدد 1 ،2019.*
4. كراش حسام، *تقديم منتجات التأمين الأصغر من قبل مؤسسات التمويل الأصغر بالمغرب خلال الفترة 2014-2018*، في بن دعاس زهير، صناعة التمويل التمويل الأصغر (المنتجات- الآليات- الآثار)، ط1، ص ص 223-203، سطيف، مخبر تقييم سوق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة، جامعة سطيف1، 2021.
5. وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، دليل التمكين الاقتصادي للمرأة، الجزائر: وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، 2025.
6. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ،2025، تاريخ الاسترداد 20 -07- 2025، من الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: https://www.angem.dz/%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%af%d9%85%d8%a7%d8%aa-/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9

قائمة المصادروالمراجع باللغة الأجنبية

1. CGAP. (2012). *Advancing financial access for the world's poor*. Washington, DC: Consultative Group to Assist the Poor (CGAP).
2. CGAP. (2015). *2015 Annual Report: A world where everyone has access to and can use the financial services they need to improve their lives.* Washington, DC: Consultative Group to Assist the Poor (CGAP).
3. International Finance Corporation (IFC). (2010–2011). *At a Glance: What IFC is Doing in Microfinance*. Washington, DC: World Bank Group.
4. The World Bank Group. (2015). *Microfinance: A Critical Literature Survey.* Washington, DC: The World Bank Group.